دور كليات التربية فى تعزيز الأمن القومى المصرى(تصور مقترح)

الباحث/ إبراهيم أحمد جمعه عبدالمنعم

باحث أصول التربية / كلية التربية/ جامعة بنى سويف

معلم لغة فرنسية بوزارة التربية والتعليم

إشراف

أ.م.د. صلاح عبدالله محمد
أستاذ أصول التربية المساعد
بكلية التربية جامعة أسيوط

أ.م.د. مروة عزت عبدالجواد
أستاذ أصول التربية المساعد بكلية
التربية جامعة بنى سويف

د. وليد محمد عبدالحليم
مدرس أصول التربية بكلية
التربية جامعة بنى سويف

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور كليات التربية فى تعزيز الأمن القومى المصرى، ووضع تصور مقترح لتفعيل هذا الدور والارتقاء به، ولتحقيق ذلك مرت الدراسة بمجموعة من الإجراءات تمثلت فى تأصيلاً نظرياً يشمل الإطار المفاهيمى للأمن القومى وعلاقته بالتعليم، وطبيعة وظائف كليات التربية، وتلا ذلك تصوراً مقترحاً يمكن من خلاله تفعيل دور كليات التربية فى تعزيز الأمن القومى المصرى.

الكلمات المفتاحية: كليات التربية، الأمن القومى المصرى.

Abstract:

The study aimed to identify the role of educational colleges in reinforcing Egyptian national security, and to develop a proposed vision to activate this role and improve it, and to achieve that the study passed a set of procedures consisting of a theoretical rooting that includes the general framework of the study, the conceptual framework of national security and its relation to education, and the nature of the relationship between the colleges of education and National security, the study presented a proposed vision through which the role of educational colleges in promoting Egyptian national security can be activated.

Keywords: Faculties of Education, the Egyptian National Security.

أولاً- مقدمة الدراسة:

تتعاقب تغيرات جديدة علي مسرح الحياة فى ظل التطور المعرفى المتسارع، وتلقى بظلالها علي بنية النظام الدولى، ومن ثم تدفع الدول بكل ما هو ثمين وغالى مقابل حصولها على أمنها القومى واستقرارها، فجميع الدول تسعى لتأمين وضعها سياسياً واقتصادياً وجغرافياً وأمنياً، كما تضع الدول لأنفسها مكاناً مميزاً بين دول العالم بمدى تحقيقها لأمنها القومى، وذلك على أسس جديدة قائمة على استراتيجيات علمية تستوعب الإمكانات والمقومات المادية والبشرية المتاحة.

ومع بروز الحرب الإلكترونية التى تُستغل فيها التقنيات الحديثة من قبل المنظمات الإرهابية وبعض الدول المارقة لأهداف غير نبيلة، انتشرت الأعمال غير المشروعة، كالقرصنة وسرقة البيانات الحساسة والهجمات الإلكترونية على المنشأت والجرائم الإلكترونية الأخرى كالإساءة للمجتمعات والحكومات وتجنيد العملاء من قبل المنظمات الإرهابية وغيرها(هبه هاشم،٢٠١٨، ٢٦٧).

وتتطلب تلك التغيرات أن تحظى قضية الأمن القومى باهتمام المجتمع مثل ما تهم الدولة(عبدالناصر راضى، ٢٠١٣، ٨٠) ، حيث إن الأمن القومى المصرى مسئولية مشتركة بين كل مؤسسات المجتمع، وليست هناك مؤسسة واحدة متخصصة أو معنية بالأمن القومى دون غيرها، بل أن هناك مؤسسات تعليمية وثقافية واجتماعية متعددة بوسعها أن تلعب دوراً هاماً فى هذا المجال، وتأتى المؤسسات التربوية على رأس هذه المؤسسات، فالتعليم هو الحصن الأول للأمن القومى الوطنى(محمد جابر، ٢٠١٨، ١٤٩).

ويعد اهتمام التربية بقضايا الأمن القومى مسألة حتمية وضرورية، ذلك لأن التعليم أداة من أدوات الاستثمار والإنتاج يسهم فى تحقيق الأمن بكافة مستوياته السياسى، والاقتصادى، والدينى، والصحى، والبيئى، والقانونى(احمد زارع، طاهر محمود، ٢٠١٦، ٤١٣).

ويقتضى هذا تربية تعزز الأمن القومى المصرى، وتتبنى تنمية الوعى بأبعاده، وتدعيم الثقة بمقوماته، والزود عنه أمام خطر تلك التغيرات المجتمعية المتعاقبة، حيث إن تعزيز الأمن القومى المصرى ومواجهة خطر التغيرات الحادثة على الساحة المعاصرة، لا يكون إلا

باستثارة عقلية كافية، وبناء تربوى سليم، تقوم به وتقوده مؤسسة تربوية متخصصة، قادرة على قيادة المؤسسات التربوية والمجتمعية الأخرى، وتوجيهها لفكر تربوى مستنير، ليواجه تلك التغيرات ككليات التربية.

فكليات التربية مطالبة –أكثرمن أى وقت مضى– بإعداد الأفراد ليس فقط القادرين على مواكبة التغيرات المتسارعة فى كافة المجالات، بل القادرين على مبادأة التغيرات وإحداثها، لذا فقد جاءت الدراسة الحالية لتكشف عن دور كليات التربية فى تعزيز الأمن القومى فى ضوء بعض التغيرات المجتمعية المعاصرة.

ثانياً– مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من نسبية مفهوم الأمن القومى، وتوجه القيادة المصرية فى مؤتمرات الشباب المنعقدة مؤخراً بأهمية العمل على مواجهة التحديات والتغيرات المجتمعية المعاصرة فى الداخل والخارج، التى تمثل تحديات تواجه الأمن القومى المصرى، وأهمية بناء الإنسان المصرى القادر على التغلب على هذه التغيرات وانعكاستها على البلاد، تأتى قضية الأمن القومى فى مقدمة القضايا التى تعمل الدولة على تحقيقها، وتعزيز دور المؤسسات الحكومية عامة والتربوية خاصة فى تعزيز الأمن القومى، وعلى رأس هذه المؤسسات الجامعة، يتضح أن هناك حاجة لإلقاء مزيد من الضوء على أبعاد الأمن القومى الوطنى، والتغيرات المجتمعية المعاصرة التى تواجهه.

ويعد الإهتمام بالأمن القومى توجه للتربية الهدف منه تنمية وعى المتعلمين بالقضايا المرتبطة بالأمن خاصة فى ظل زيادة المخاطر الأمنية المحيطة، حيث أن التصدى لتلك المخاطر يتوجب تنمية الوعى الذى يؤدى إلى تكوين إتجاه إيجابى يترجم إلى سلوك يُكتسب من خلال القدرة على التعامل مع هذه المخاطر أيا كان نوعها (عاطف محمد، ٢٠١٠، ١٦).

وقد أوضحت بعض الدراسات قصور الجامعة المصرية فى تعزيز الأمن القومى، ومنها دراسة آمل سلطان (٢٠١٦، ٢٣٨–٢٤٠) التى أكدت أن العملية التعليمية، والمقررات الدراسية، وطرق التدريس والتقويم، والأنشطة الطلابية، والمعلم تسهم إسهاماً ضعيفاً فى تنمية الثقافة الإعلامية لدى طلابها مقارنة بالعملية التعليمية بالجامعات، وقد أكدت دراسة صفاء

مـدكور (٢٠١٦، ٢٦٥) أن مسـؤلية حمايـة ودعـم الأمـن القـومى ليسـت مسـؤلية المؤسسـة العسكرية والأمنية والمخابرات فحسب، وأنما هى مسؤلية جميع جهات ومؤسسات المجتمع.

ويتضح من نتائج تلك الدراسات تزايد التحديات المحلية والعالمية التى تواجه الأمن القومى، وأظهرت فى مجملها قضية الأمن القومى الوطنى بأنها قضية الحاضر والمستقبل وضرورة دراستها بما يعزز الأمن القومى للدولة الوطنية، وعدم استطاعة التعليم عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة الإسهام بفاعلية فى تعزيز الأمن القومى المصرى وهو ما تشتد معه الحاجة إلى مراجعة كليات التربية لبرامجها الحالية، والتقييم المستمر لنشاطاتها التعليمية والبحثية وخدمة البيئة والمجتمع لدورها الحالى فى تعزيز الجوانب والأبعاد المختلفة للأمن القومى، ومن ثم يمكن بلورة مشكلة الدراسة فى التساؤل الرئيس التالى:

ما التصور المقترح لدور كليات التربية فى تعزيز الأمن القومى؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالى:

١- ما الإطار المفاهيمى للأمن القومى ؟

٢- ما وظائف كليات التربية ؟

ثالثاً- أهداف الدراسة:

فى ضوء ما سبق تهدف الدراسة الحالية إلى :-

١- التعرف على الإطار المفاهيمى للأمن القومى.

٢- التعرف على وظائف كليات التربية فى تعزيز الأمن القومى المصرى.

٣- تقديم تصور مقترح لدور كليات التربية فى تعزيز الأمن القومى المصرى فى ضوء بعض التغيرات المجتمعية المعاصرة.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تقدم الدراسة معلومات نظرية ووثائقية يمكن من خلالها إلقاء الضوء على بعض متطلبات الأمن القومى، وتحاول الدراسة الوقوف على مدى تأثير دور كليات التربية فى تعزيز الأمن القومى المصرى، لتسهم فى توعية قيادات وإدارات كليات التربية بدور كليات التربية فى تعزيز الأمن القومى فى ضوء بعض التغيرات المعاصرة.

خامساً- مصطلحات الدراسة:

أ- دور كليات التربية:

يعرف الدور بأنه "السلوك الاجتماعى المتوقع، والذى عادة ما يقوم به فرد أو مجموعة من الناس ممن يشغلون مناصب بعينها في المجتمع"(جواهر محمد،٢٠٠٣، ٨٤١).

ب-الأمن القومى:

تعرف الدراسة الحالية الأمن القومى المصرى تعريفاً إجرائياً بأنه "بأنه التدابير التى تتخذها الدولة المصرية لحماية مقدراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية، وتنميتها وفق خطط شاملة لمواجهة المشكلات والتحديات المعاصرة.".

سادساً- الدراسات السابقة:

أجرى **ابفرايم اوركبى Orikpe, Ephraim Azubike (2013)** دراسة استهدفت التعرف على كيفية تعزيز دور النظام التعليمى والتربوى فى تحقيق الأمن القومى، والتصدى للتحديات والمهددات، وتوصلت الدراسة إلى أن الفهم الحقيقى لدور التربية فى تحقيق الأمن القومى يكمن فى اقتناع القائمين على التخطيط التربوى بأن التربية عملية تهدف إلى بناء قدرات الأفراد، ولتحقيق ذلك الهدف يجب أن يتبنى النظام التربوى والتعليمى سياسات ومناهج وأنشطة تدعم التعلم الحر، والتربية التقدمية التى لا غنى عنها لتحقيق الأمن القومى.

وأجرت **نصره عبدالخالق(٢٠١٤م)** دراسة هدفت إلى الكشف عن مساهمة البحث العلمى فى تنمية الأمن القومى المصرى بعد ثورة يناير، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن البحث العلمى يمكن أن يؤدى دوراً بارزاً فى تنمية الأمن القومى من خلال تشكيل هيئة من أساتذة الجامعات، والوزراء، والمراكز البحثية المختلفة، والمسئولين عن تسويق البحث العلمى، للنظر فى نقاط الضعف ونقاط القوة لتقديم الحلول، ونشر الوعى لدى المجتمع بأهمية البحث العلمى، وتأثيره المباشر فى الأمن القومى المصرى، فهو إما أن يكون أحد أعمدة البناء أو الهدم للأمن القومى المصرى، وإدخال مواد ومناهج تتعلق بتنمية مهارات البحث العلمى لدى الطلاب منذ نعومة أظفارهم، كل مرحلة بما يناسبها.

وأجرت **صفاء مدكور(٢٠١٦)** دراسة هدفت إلى الوقوف على علاقة التعليم بالأمن القومى فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، وتوصلت الدراسة إلى أن مسئولية حماية ودعم الأمن القومى ليست مسئولية المؤسسة العسكرية والأمنية والمخابرات فحسب، وأنما هى مسئولية جميع جهات ومؤسسات المجتمع، وأن الأمن لن يتحقق بفاعلية إلا من خلال نظام تعليمى يتوافق عضوياً ووظيفياً مع أهداف الأمن القومى وسياساته.

وأيضاً أجرت **إيمان عبدالوارث(٢٠١٧)** دراسة هدفت إلى تطوير مقرر الجغرافيا السياسية لطلاب المرحلة الثانوية فى ضوء أبعاد الأمن القومى، والكشف عن فاعلية المنهج المطور فى تنمية مهارات التفكير السياسى والقيم الوطنية لدى الطلاب، وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود فروق دالة بين متوسطى درجات المجموعتين التجريبية والضابطة فى اختبار مهارات التفكير السياسى، ومقياس لقيم الوطنية لصالح المجموعة التجريبية مما يدل على فاعلية المنهج المطور فى تنمية متغيرات الدراسة.

كما أجرى **أحمد ماهر(٢٠١٨)** دراسة هدفت إلى التعرف على قضية التعددية في نظم التعليم العام المصرى ومخاطرها على الأمن القومى المصرى، وذلك في ضوء ما تواجهه الدولة المصرية من مخاطر سياسة التعددية التعليمية في فرض ضغوط خارجية، وصناعة أجيال فاقدة للهوية الوطنية بنشر الثقافة الغربية وقيم وإغفال تآصيل القيم الوطنية والوعى القومى، وما يعزز قيم الانتماء، وأسفرت الدراسة عن ضرورة تدريس قيم الهوية الوطنية والانتماء والولاء في كل مدارس التعليم العام، مع ضرورة تفعيل دور الدولة الرقابى على ما يقدم للطلاب من منظومة قيم.

كما أجرت **أمانى شريف(٢٠١٨)** دراسة هدفت إلى التعرف على التحديات التي تواجه الأمن القومى المصرى في ظل النظام العالمى الجديد وثورة المعلومات والاتصالات والعولمة، ودور التعليم الجامعى في الحفاظ على مقومات الأمن القومى المصرى، وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعات هي الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن القومى والحفاظ على الهوية الثقافية، وأن تحقيق الأمن القومى يعتمد على إعداد الإنسان المصرى المبدع واكسابه المهارات والقدرات التي تمكنه من مواجهة مختلف التحديات، كما أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً

بالبحث العلمى، وتحقيق التنمية الشاملة، وأن الشراكة بين الجامعة والمجتمع أمراً حتمياً لتحقيق التنمية والحفاظ على الأمن القومى.

كما أجرى فيكتور وميشيل Victor .C. Nwokedi & Ogundele Michael Olarewaju (2018) دراسة استهدفت التعرف على جودة التعليم كحافز للأمن القومي في نيجيريا تزامناً مع جهود الحد من التحديات الأمنية المستمرة في البلاد، وأوصت الدراسة بضرورة توفير برنامج تعليمي جيد لتحقيق الأمن القومي خاصة في نيجيريا بضرورة تبني نهج تعليمى مركز نحو توفير الموارد للتعليم، وجوانب المهارات، وإعطاء الأولوية في النظام التعليم للتوعية الأمنية في نيجيريا من خلال تبنى ذلك في المناهج الدراسية، بما يوفر التعليم الجيد والحد من التحديات الأمنية في آن واحد.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة التى تم عرضها مفهوم الأمن القومى، وأهميته بصفة عامة، ودور المقومات التربوية والتعليم فى تعزيزه مثل دراسة (Orkipe, 2013)، ودراسة نصره عبدالخالق(٢٠١٤م)، ودراسة صفاء مدكور(٢٠١٦)، ودراسة إيمان عبدالوارث(٢٠١٧)، ودراسة أحمد ماهر(٢٠١٨)، ودراسة أمانى شريف(٢٠١٨)، ودراسة (Victor & Michael,2018)، وتوصلت إلى أن مفهوم الأمن القومى لا يقتصر على النواحى العسكرية والسياسية فقط بل يقوم على دعائم أخرى أهمها التعليم، وتتفق جميعها مع البحث الحالى على أنه هناك علاقة مباشرة بين التربية والأمن القومى وأن كل ما يجرى فى جميع قطاعات التربية ومؤسساتها يؤثر فى الأمن القومى.

وتختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى أنها تتناول دور كليات التربية فى تعزيز الأمن القومى المصرى من خلال وظائف التعليم–البحث العلمى–خدمة المجتمع)، وذلك للحفاظ على مقومات الأمن القومى المصرى (الاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والسياسية).

سابعاً- منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفى لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث يتم من خلاله وصف وتحليل متغيرات الدراسة وهى: الأمن القومى، ودور كليات التربية.

ثامناً- الإطار النظرى:

المحور الأول: الإطار المفاهيمى للأمن القومى وعلاقته بالتعليم:

يعد تحقيق الأمن القومى المصرى مسئولية مشتركة بين كل مؤسسات المجتمع، وتأتى المؤسسات التربوية على رأس هذه المؤسسات، فالتعليم الحصن الأول للأمن القومى، وللتعليم دور فى تحقيق التنمية الشاملة بما يعزز الأمن القومى بالداخل والخارج فى مواجهة التحديات والمخاطر التى تهدد الدولة المصرية.

والأمن القومى بصفه عامة يعرف "بأنه مجموع الإجراءات والتدابير التى تتخذها الدولة أو التنظيمات لحماية أفرادها من أى خطر يهددها سواء كان داخلياً أو خارجياً بما يكفل لشعبها حياة حرة كريمة مستقرة"(محمد مصطفى، ٢٠١٤،١٨).

وتعرفه سماح محفوظ بأن الأمن القومى"هو مصطلح يشير إلى كافة الإجراءات والتدابير التى تتخذها الدولة من أجل حماية الدولة وشعبها من أى اعتداء أو تهديد سواء من مصادر داخلية أو خارجية" (سماح محفوظ، ٢٠١٧، ١١).

وتعرف الدراسة الحالية الأمن القومى المصرى تعريفاً إجرائياً بأنه "بأنه التدابير التى تتخذها الدولة لحماية مقدراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية، وتنميتها وفق خطط شاملة لمواجهة المشكلات والتحديات المعاصرة.".

وترجع أهمية الأمن القومى إلى عدة عوامل منها:

أ- الأمن القومى بمثابة تأكيد لقدرة الدولة على حماية المقومات الأساسية لقيام الدولة، سواء تعلقت هذه المقومات بالناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية مما يشير إلى سيطرة الدولة على مقاليد السلطة والسيادة بها.(Choi, Ajin ,2004, 663-668)

ب- يعد الأمن القومى قضية مجتمعية شاملة من حيث نطاقها وقضاياها ومشكلاتها وشروطها، مما يفرض على كل المؤسسات الاجتماعية والسياسية والتربوية مسئولية الوعى بها، فخلق ثقافة الأمن هو مهمة الجميع (عبدالله محمد،على عباس، ٣٩،٢٠١٠).

وترتبط أهداف الأمن القومى بأهداف المجتمع، فالأمن القومى يهدف إلى حماية قيم ومبادئ الجماعة السياسية سواء المبادئ المرتبطة بحماية الكيان الذاتى منها كالإقليم وحماية الموارد القومية، أو القيم المعنوية كحماية الشرعية السياسية التى اختارها المجتمع والمحافظة عليها من التهديدات والمخاطر المختلفة الداخلية والخارجية، وتدعيم السيادة الوطنية، وبالتالى فمرتكزات الأمن القومى لأى مجتمع تشكل منظومة متكاملة بعضها فى البنية المجتمعية الداخلية والآخر على خارج الحدود الوطنية للدولة (حامد ربيع، ٢٠٠٥، ٥-٦).

وترى الدراسة الحالية أن مفهوم الأمن القومى يمثل حقيقة نسبية استراتيجية، تحتاج لقيادة متفهمة لبنية النظام الدولى والواقع الداخلى، على أن ذلك لن يكون إلا من خلال نظام تربوى تعليمى تعلمى جيد يمكن أن يعد ويقدم أبناءه كقادة قادرين على تحويل استراتيجيات الأمن القومى من مفاهيم ونظريات إلى خطط وسياسات واقعية تعود بالنفع والنماء على الدولة المصرية.

وعلى ضوء مفهوم الأمن القومى، يهتم الأمن القومى بتأمين الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، وتهيئة المناخ والظروف للتنمية الشاملة المخططة، فى شتى المجالات، بما يكفل لمجتمعها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم، **ويعنى ذلك أن لمفهوم الأمن القومى أبعاداً عدة، منها:**

أ- **البعد السياسى:** يتمثل فى الكيان السياسى للدولة وحماية سيادتها الداخلية والخارجية، والجهاز الدبلوماسى للدولة، وقدرة القيادة السياسية على حشد وتوعية الجماهير فى قضايا بعينها (انجى جمال الدين، ٢٠٠٨، ٥٩-٦٠).

ب-**البعد العسكرى:** يتمثل فى احتياجات التوازن الاستراتيجى العسكرى للدولة والردع الدفاعى على المستوى الخارجى، ومستوى التنظيم والتدريب، من خلال حجم القوات

المسلحة بشرياً وتسليحاً وخططاً، وتجهيزات وقدرات أجهزة المعلومات والمخابرات الوطنية(نهاد يوسف،٢٠٠٧، ١٠).

ج- **البعد الاقتصادى:** يتمثل فى الموارد الغذائية، والموارد المعدنية، والموارد الصناعية، وتوفير الوظائف، وتعظيم الاستثمار والعلاقة بين الاستثمار والادخار، وتوفير المناخ نحو أحداث التنمية الشاملة بما يحقق التقدم والرفاهية للمجتمع، بالإضافة إلى درجة الاستقلال الاقتصادى، والعلاقات الاقتصادية الدولية (عبدالله محمد، على عباس، ٢٠١٠، ٧٣).

د- **البعد الاجتماعى:** يتمثل فى تعزيز الوحدة الوطنية، وتنمية الشعور بالانتماء والولاء، وعدد السكان ومعدل النمو السكانى وكثافة التوزيع السكانى، بالإضافة إلى التكافؤ الاجتماعى والتعليم والصحة، ومدى مساهمة الأقليات فى تعزيز التماسك الاجتماعى.(رانيا محمود،٢٠١٢، ٢٩).

هـ-**البعد الثقافى:** يتمثل فى المكونات الثقافية المختلفة ومنها: التراث الثقافى، والمعتقدات والعادات والتقاليد والقيم، وكل ما يتصل بمنظومة القيم الخاصة بالمجتمع التى تتبناها الدولة للحفاظ على هويتها الثقافية وتحصين الوطن فى مواجهة محاولات الغزو الفكرى والثقافى(عبدالمعطى ذكى ، ٢٠١٦، ١).

و- **البعد البيئى:** يتمثل فى توفير التأمين ضد أخطار البيئة، وتبنى قضاياها الداخلية والخارجية كظاهرة الاحتباس الحرارى والتغيرات المناخية، والتخلص من مسببات التلوث المختلفة حفاظاً على الأمن (أشرف كمال،٢٠١٣، ٧٣).

وتترابط أبعاد الأمن القومى السابقة وتتشابك فيها العوامل الجيبولوتيكية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والتربوية لتمثل مقتضيات ومقومات تنمية قوى الدولة وتوفير القدرة على إدراك التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، ولإعداد السيناريوهات وتصورات اتخاذ إجراءات وآليات لمواجهة ما يعترض طريق التنمية الشاملة للمجتمع والأمن القومى، وتتسم تلك المقومات بنسبيتها، حيث تختلف من مجتمع لآخر، فى

الوقت الذى تختلف في المجتمع نفسه من وقت لآخر، وفى كل الأحوال تلعب دوراً مؤثراً فى رفع قدرة المجتمع وتعزيز أمنه القومى نسبياً.

وانطلاقاً من طبيعة مؤسسات البعد التربوي كمؤسسات علمية وتربوية وتعليمية تعلمية وتنموية، فإن أنظار الأبعاد الأخرى دائماً تتوجه إليه فى إعداد الكوادر والطاقات والقوى البشرية المؤهلة والعلمية اللازمة لتنميتها وتعظيم أهميتها، وكذلك غرس قيم ومعتقدات المجتمع فى نفوس أفراده، وتكوين اتجاهات إيجابية تجاهها، كل ذلك يحدث على حقيقة أنها ثروة الدولة الحقيقية ووسيلة التنمية الشاملة وغايتها (بسام محمد، ٢٠١٠، ٢٥١).

تبرز العلاقة بين التربية والأمن القومى من خلال ما يقدمه التعليم من أدوار بكل ما يحمل من أدوات ووسائل وأسلحة عقلية تربوية للمشاركة بفاعلية فى تعزيز الأمن القومى وصونه والعمل على الاستقرار المجتمعى الداعم لتنمية مجتمعية مستدامه، **وتظهر تلك الأدوار من خلال ما يلى:**

أ- التعليم يمكن أفراد المجتمع من تلبية حاجاتهم واحتياجاتهم الأساسية وطموحهم الذاتى وبناء قدراتهم الإنتاجية، وتمكينهم من حراك اجتماعى صاعد، وكذلك الخروج من دائرة الفقر وبلوغه درجة من الرفاهية تحقق له الأمان الاجتماعى .(Bourdieu,2015) .

ب-التعليم الضامن والأساس لتحقيق تنمية مجتمعية مستدامة، فالتعليم من أدوات بناء المجتمع على أساس من السلم والأمن البشرى بأبعاده المختلفة الاقتصادية والسياسية والغذائية والاجتماعية والصحية والبيئية (حامد عمار، ٢٠٠٢، ١٧-١٨).

كما تظهر أيضاً علاقة التعليم بالأمن القومى مع تبنى النظرة الشمولية المجتمعية للأمن القومى، حيث تبرز الحاجة إلى كفاءات متعلمه ومجتمع واعى الفكر بطبيعة التغيرات فى استحداث أدوات جديدة للتدخل فى شئون الدول ومنها المنظمات الدولية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات حماية الحريات، وغير ذلك من الآليات الحديثة .(Nye , J ,2011,15-17) .

وتتضح علاقة التعليم بأمن الأوطان من زاوية أهمية الاستثمار في رأس المال البشري نظراً إلي أهمية صناعة الإنسان من خلال عمليات تعليم مخططة، وذلك يكون هدف تسعي إليه

الدول الطامحة إلي تحقيق الأمن القومي من خلال استغلال القوة الناعمة في المجتمع، فالإنسان الذى يمتلك مهارات عصر المعرفة قد تنتهى به إلي العزلة عن المجتمع الحديث(Buzan , B , 2014) .

المحور الثانى- وظائف كليات التربية:

أصبحت كليات التربية خياراً استراتيجياً لتلبية متطلبات التغيرات المجتمعية المعاصرة، والحد من انعكاساتها المؤثرة على الأمن القومى المصرى وذلك من خلال إسهام مؤسساتها فى تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل فى كافة مجالات التعليم وتخصصاته المختلفة لتلعب دوراً هاماً فى تطوير المجتمع وتنميته والاستثمار في رأس المال البشرى، الفاعل الرئيس في صون الأمن القومى للدول والمجتمعات.

وتتعدد وظائف كليات التربية تعبيراً عن أهدافها ولقد اختلفت هذه الوظائف من فترة زمنية إلى أخرى، وذلك طبقاً لظروف المجتمع واحتياجاته، وتجمعها الآدبيات التربوية فى ثلاثة وظائف رئيسة هى (التدريس، البحث العلمى، خدمة المجتمع)، وتتناولها الدراسة الحالية كالآتى:

أ- التدريس (التعليم والتعلم):

تعد وظيفة التدريس الوظيفة الأولى لكليات التربية على مدى العصور المختلفة إذ تعنى بتكوين المعلم لمختلف المراحل التعليمية الذى يتحمل مسئولية إعداد الأجيال والقوى البشرية، وتنشئتهم فى الصغر ويتحمل أعضاء هيئة التدريس العبء الأكبر فى تكوين هذه الكوادر، وصقل مهاراتهم ومواجهة كل متطلباتهم التعليمية، والتي من خلالها تضع كليات التربية برامج إعداد المعلم الكفء لكافة المراحل والمستويات التعليمية الذى يستطيع مواجهة المسئوليات المنوطة، فالأصل أن مهنة التعليم لا يمكن أن تمارس إلا وفق مفاهيم وممارسات الجودة، والخبرات الجوهرية المطلوبة لأدائها بمهارة وكفاءة (عبدالناصر أنيس، ٢٠١٠، ٨٧).

وتأتى أهمية التدريس الجامعى في مقدمة الوظائف الرئيسة لكليات التربية، وقد أكدت الكثير من الدراسات الميدانية أهمية التدريس كوظيفة أساسية للجامعة، حيث أعطى أعضاء هيئة التدريس أهمية أكبر وأولوية خاصة لدورهم التدريسى، كما أنه يمثل أهمية كبيرة لطلاب الجامعة، حيث يتم من خلاله التفاعل الفكرى والمعرفى بينهم وبين أعضاء هيئة التدريس سواء

في قاعات التدريس أو خارجها، وذلك نظراً لكونه ليس مقصوراً على التفاعل المباشر بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب داخل قاعات الدراسة خلال الإرشاد الأكاديمى، والإشراف على طلاب الدراسات العليا والأنشطة الطلابية المختلفة (أمانى شريف، ٢٠١٨، ٣٨).

ب-البحث العلمى :

يمثل البحث العلمى وظيفة أساسية من وظائف الجامعات، ويعد نشاط فكرى منظم يقوم به الباحثون في حقول المعرفة المختلفة وفقاً لأساليب منهجية علمية، وذلك من أجل إثراء المعرفة الإنسانية وتنميتها وتطويرها وتجديدها، وكذلك معالجة كافة المشكلات والقضايا التي تعيشها المجتمعات المعاصرة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها(مليحان الثبيتى،٢٠٠، ١٤).

وتنقسم البحوث التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس إلى بحوث أساسية، وبحوث تطبيقية، وكل منهما مرتبط بالآخر، فالبحوث الأساسية تسعى إلى دراسة المبادئ والأصول والنظريات العلمية والكشف عن الظواهر العلمية وتأصيلها، وأن معظم حلول المشكلات تأتى نتيجة الأبحاث الأساسية، ومن هذه النتائج تنطلق البحوث التطبيقية لإجراء البحوث التى يستفيد منها المجتمع (أسياد محمد، ٢٠٠٣، ٦٩).

ج-خدمة المجتمع وتنمية البيئة:

تمثل وظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة المحيطة المحصلة النهائية التى تصب فيها الوظيفتان السابقتان التعليمية والبحثية لكليات التربية، فالميدان التربوى والتعليمى الذى أنشئت لخدمته يمثل واقع المجتمع وما يتوقع من أفراده، فالأعداد الكبيرة من الطلاب الذين تتولى كليات التربية تكوينهم علمياً ومهنياً والذين سوف يمثلون المخرجات النهائية لكليات التربية كمعلمين ينخرطون فى العمل التعليمى فى مدارس المجتمع على اختلاف مراحلها ويسدون حاجة اجتماعية أساسية تتمثل فى تعليم أبناء المجتمع كله، وهم يسهمون من خلال ذلك فى خدمة مجتمعاتهم المحلية على المستوى الجغرافى القومى ولاسيما بعد انتشار كليات التربية فى مختلف المناطق والأقاليم (السيد سلامة، ٢٠٠٦، ٦٢٠).

ويمكن لكليات التربية أن تقدم خدماتها للمجتمع عن طريق الإسهام غير المباشر المتمثل في التدريس والبرامج البحثية أو عن طريق الإسهام المباشر والمتمثل في الاستشارات وعقد اللقاءات والندوات، والمؤتمرات، والعمل علي الرقي بالعنصر البشري، وتطوير التكنولوجيا المتعلقة بالمنطقة المحيطة بها والعمل علي إقامة علاقات علمية بينها وبين الكثير من المنظمات الإقليمية الأخر، ودورها في خدمة المجتمع قد يشمل تدريب الأفراد علي كافة المجالات علي مستويات تكنولوجية رفيعة ومتقدمة وذلك لمواكبة تطورات العصر، وتطوير المراكز التي من شأنها تقديم أفكار جديدة وحديثة في مجال الصناعة والعمل، وإنشاء مراكز ملحقة بها في كافة المجالات، وتقديم المشورة والقيام بالأبحاث التطبيقية التي من شانها المساهمة في رقي الفكر وتنمية مقومات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية التكنولوجية.

المحور الثالث- التصور المقترح لتفعيل دور كليات التربية في تعزيز الأمن القومى المصرى في ضوء بعض التغيرات المجتمعية المعاصرة:

تقع علي كليات التربية مسئولية أساسية في عملية تعزيز الأمن القومى المصرى، ويتطلب ذلك قيامها بدور ريادى في مجال التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع وفقاً لرسالتها التي قامت من أجلها، حيث تنطلق فلسفة كلية التربية من إيمان القائمين عليها والعاملين بها من أن العملية التربوية عملية حيوية مستمرة باستمرار الإنسان وإنها لا تنفصل عن التغيرات المجتمعية المعاصرة، ولا عن السياق والسياسى والاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى، فكليات التربية تسعى إلى بناء الإنسان الفاعل المشارك، الذى يمتلك القدرات والمهارات المطلوبة لتعزيز الأمن القومى المصرى في ضوء ما تؤكدة فلسفتها القائمة على جوهرية التغير، وأهمية التحول في تكوين العقل، وفى بناء قيم واتجاهات جديدة لدى قياداتها ولدى طلابها، وتطوير مختلف الإمكانيات التربوية وتفعيل الطاقات الإيجابية في مختلف وظائفها التربوية.

أ- فلسفة التصور المقترح:

تنبثق فلسفة التصور المقترح من:

١- أهمية كليات التربية باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع لتعزيز الأمن القومى المصرى وتنمية مقوماته(فالمجتمعات المتقدمة تربوياً هى مجتمعات حصينة ضد أى تحديات أو أفكار تهدد أمنها القومى).

٢- إحداث التكامل والتفاعل والتنسيق بين كافة المؤسسات التربوية والمؤسسات السياسية والاجتماعية ذات الصلة بالأمن القومى.

٣- ارتباط تعزيز الأمن القومى ارتباطاً وثيقاً بعملية التعليم والتعلم، وإعداد معلمى المستقبل بكليات التربية، ورفع الكفاءة المهنية لمعلمى مصر فى هذا المجال.

٤- تعزيز الأمن القومى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحث العلمى وخدمة المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة له(الأمن القومى مسئولية الجميع فى المجتمع، الأمن القومى والتنمية الشاملة وجهان لعملة واحدة).

ب-منطلقات فلسفة التصور المقترح:

١- مسألة تعزيز الأمن القومى فى مصر ليست مسئولية جهة بعينها، بل أصبح مسئولية جميع مؤسسات المجتمع (الأمن القومى قضية وطنية تهم كافة أفراد المجتمع ومسئولية مشتركة يشارك فيها المجتمع بكافة مؤسساته وأفراده) .

٢- تحقيق الأمن القومى يعتمد على إحداث التكامل والتفاعل والتنسيق بين كافة المؤسسات التربوية والمؤسسات السياسية والأمنية.

٣- أن الأمن القومى يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الشاملة لتحقيق التقدم والرقى والازدهار للمجتمع وتحقيق نهضة الدولة المصرية وقوتها (لا تنمية بدون أمن قومى).

٤- كليات التربية بمثابة الركيزة الأساسية لتعزيز الأمن القومى.

ج- أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح إلى تفعيل دور كليات التربية فى تعزيز الأمن القومى المصرى وذلك عن طريق وضع مجموعة من الآليات الإجرائية لوظائف كليات التربية (التعليم، البحث العلمى،خدمة المجتمع)، وتوضيح متطلبات ذلك،وما قد يواجه ذلك من معوقات.

د- محاور التصور المقترح:

يتكون التصور المقترح لدور كليات التربية لتعزيز الأمن القومى المصرى فى ضوء بعض التغيرات المجتمعية المعاصرة من ثلاثة محاور أساسية:

المحورالأول- التعليم:

(أ) إدارة الكلية:

١. عقد المؤتمرات وندوات وورش عمل عن قضايا الأمن القومى المصرى والتحديات والمهددات ذات الصلة بصفة دورية.
٢. تخصيص يوم دراسى طلابى شهرى بمثابة ملتقى علمى تربوى بالكلية بين الطلاب، يتضمن أنشطة وورش عمل حول الأمن القومى المصرى.
٣. تزويد مكتبات الكلية بالجديد فى مجال متطلبات الأمن القومى وسبل تعزيزه.
٤. اقامة دورات تثقيفية داخل مراكز الكلية للشباب الجامعى فى مجال التربية والأمن القومى.
٥. تنفيذ حملات للتوعية بأبعاد الأمن القومى ومقومات تعزيزها، وحث الطلاب على المشاركة فيها.
٦. إنشاء صندوق خاص بكليات التربية يقدم الدعم المالى للطلاب المشاركين فى مسابقات وأنشطة نشر مفهوم الأمن القومى والتعريف بمتطلباته.
٧. نشر الموقع الإلكترونى للكلية بعض الموضوعات عن التربية والأمن القومى، تمثل رؤية فكرية واضحة للشباب الجامعى حول التغيرات المجتمعية التى تؤثر على الأمن القومى المصرى.

(ب) عضو هيئة التدريس:

١. عقد دورات تدريبية وورش عمل وندوات تثقيفية لأعضاء هيئة التدريس لتزويدهم بالجديد حول قضايا الأمن القومى ودور التربية فى مواجهتها.
٢. عمل مسابقات بين أبحاث أعضاء هيئة التدريس، حول تعزيز الأمن القومى المصرى أو التغيرات المجتمعية المعاصرة وكيفية مواجهة انعكاساتها على الأمن القومى المصرى.
٣. عقد ندوات طلابية تتناول القضايا والموضوعات الفكرية وما يتعلق بالأمن القومى المصرى بما يستثير تفكير طلابه لتقديم بدائل لمواجهتها أو التعامل معها.

٤. مشاركة الطلاب فى الأنشطة المختلفة بالأسر والمسرح والمجلات والحملات التوعوية فيما يختص بتعزيز الأمن القومى المصرى.

٥. مساعدة الطلاب على عمل مجلات أو ملصقات للحث على العمل المنتج والحد من البطالة والفقر وكيفية مواجهة الشائعات.

٦. عقد ندوات تثقيفية للطلاب حول الأزمة الأخلاقية المعاصرة للمجتمع المصرى وكيفية نشر قاعدة القيم الأخلاقية للمجتمع المصرى تربوياً.

٧. تنوع بين طرائق التدريس التى يستخدمها مع طلابه، بما يدعم التفاعل الايجابى معهم أثناء المحاضرات والندوات

٨. تبنى أعضاء هيئة التدريس لثقافة الحوار والمناقشة في تفاعلهم المباشر مع الطلاب في القاعات الدراسية.

٩. نشر أعضاء هيئة التدريس قيم حب الوطن لدى الطلاب.

(ج) المقررات الدراسية:

١. عمل مقرر دراسى ثقافى باسم (التربية والأمن القومى) يدرس لطلاب كليات التربية.

٢. إتاحة هذا المقرر على الموقع الإلكترونى لكليات التربية.

٣. تضمين موضوعات عن الأمن القومى مع الإشارة للتهديدات والتحديات وسبل مواجهتها لزيادة وعى الطلاب بها.

٤. تطوير المقررات الثقافية الدراسية الحالية وتقديمها بشكل ينمى القيم والاتجاهات والمهارات للطلاب فى الانتماء الوطنى، وبما يتفق مع مهارات القرن الواحد والعشرين.

٥. تضمين البرامج والمقررات الدراسية قيم العمل المنتج، وطرق مواجهة الشائعات.

(د) الأنشطة الطلابية:

١. الإعلان عن الأنشطة التى تدعم تعزيز الأمن القومى.

٢. توفير الإمكانات اللازمة لكى يمارس الطلاب أنشطة متعلقة بمتطلبات الأمن القومى المصرى.

٣. عمل أيام ثقافية يتناول فيها الطلاب التعريف بالأمن القومى وسبل تعزيزه فى ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة.
٤. تشجيع الأسر الطلابية على عمل مجلات خاصة بأنشطتها.
٥. عمل مسابقات بين مجلات الأسر بالكلية عن أفضل مجلة تعبر عن موضوعات الأمن القومى المصرى.
٦. دعوة المؤسسات ذات الصلة بقضايا الأمن القومى لعمل ندوات علمية حول الأمن القومى ومتطلبات مواجهة قضاياه.
٧. الاهتمام بالأمن القومى فيما يقدم على مسرح الكلية وأنشطتها الطلابية المحتلفة.
٨. تدريب الطلاب على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات لحسن استخدامها في تعزيز الأمن القومى.
٩. تنمية القيم المتعلقة بحب الوطن لدى الطلاب فى الأنشطة الطلابية.
١٠. إقامة الأنشطة الطلابية التي تساعد على اكتساب الطلاب مهارات (التفاوض والإقناع، وحل الصراعات والنزاعات بالطرق السليمة) لمواجهة التغيرات المجتمعية المختلفة.
١١. تدريب الطلاب من خلال الأنشطة الصفية والتدريبات الميدانية على القيم الأخلاقية.

المحورالثانى- البحث العلمى:

تتمثل الآليات التى تقوم بها كليات التربية لتنمية القدرات البحثية التربوية لتفعيل دورها والارتقاء به فى تعزيز الأمن القومى فيما يلى:

١- إجراء الكلية بعض الأبحاث العلمية المتعلقة باستشراف تحديات الأمن القومى المستقبلية.
٢- الاشتراك مع المؤسسات ذات الاهتمام بالأمن القومى في أبحاث مشتركة لتعزيز وتنمية مقومات الأمن القومى.
٣- التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدنى في صياغة خطط بحثية لخدمة قضايا الأمن القومى.
٤- فتح قنوات للتواصل بين الباحثين والمؤسسات ذات الاهتمام بالأمن القومى.

٥- عمل زيارات متبادلة مع جهات تطبيق الأبحاث العلمية بالمجتمع للتعرف على مشكلاتها بهدف إيجاد قنوات للتواصل الواقعى بينها وبين الباحثين بالكلية.

٦- أجراء الكلية أبحاث علمية مشاركة مع باحثي الجامعات الصديقة بهدف تفعيل الاتفاقيات البحثية التي تعقدها الجامعة مع جهات دولية، واقتراح آليات لتنفيذها، بما يعزز المستوى الإقليمى والدولى للأمن القومى.

٧- إقامة مسابقات لأفضل الأبحاث العلمية المتعلقة بالأمن القومى.

٨- تخصيص مكأفات تشجيعية وتسهيلات بالمجلات العلمية للتشجيع على نشر نتائج الأبحاث العلمية ذات العلاقة بقضايا الأمن القومى للأفادة منها.

٩- عمل وحدات بالكليات لتسويق الأبحاث التربوية لأعضاء هيئة التدريس لتنمية الموارد الذاتية للكليات.

١٠- توفير المخصصات المالية لدعم البحوث المتعلقة بالأمن القومى.

١١- توفير التسهيلات الإدارية اللازمة للباحثين في إجراء البحوث التربوية حول متطلبات الأمن القومى وأوجه تعزيزه.

١٢- تشكيل لجنة علمية تابعة للكلية للتواصل مع صانعى القرار لتفعيل توصيات الأبحاث المجتمعية التي تنتجها الكلية.

المحورالثالث- خدمة المجتمع:

تتمثل الآليات التى تقوم بها كليات التربية لبناء القاعدة القيمية التربوية المجتمعية والثقافية لتفعيل دورها والارتقاء به فى تعزيز الأمن القومى فيما يلى:

١- تشكيل لجنة مشتركة من هيئة تدريس الكلية ومسئولين من المؤسسات ذات الاهتمام بالأمن القومى بهدف رفع مستوى التنسيق وزيادة تعاون الكلية فيما يخص الأمن القومى.

٢- عمل زيارات ميدانية للجان مشكلة من أعضاء هيئة التدريس إلى مؤسسات المجتمع لنشر مفهوم الأمن القومى والتعريف بمتطلباته في المجتمع المحلى وتحدياته القائمة.

٣- عقد دورات تدريبية لتأهيل العاملين بمؤسسات التعليم للتعامل مع تحديات الأمن القومى وفق أسس علمية.

٤- تقديم الكلية الخدمات الاستشارية للمؤسسات التعليمية والتربوية بالمجتمع المحلى.

٥- إقامة برامج تعليمية موازية للمجتمع المحلى لتعزيز الأمن القومى للبلاد.

٦- توعية المجتمع بالمشكلات الاجتماعية التي تهدد الأمن القومى المصرى(البطالة، الفقر، نشر الشائعات) من خلال الندوات واللقاءات المجتمعية.

٧- توعية المجتمع بالقضايا الفكرية المختلفة التي تؤثر على الأمن القومى المصرى(التبادل الثقافي، الغزو الثقافى، القضايا المصيرية) من خلال الندوات واللقاءات المجتمعية.

٨- إعداد وتقديم دورات بالوحدات ذات الطابع الخاص بالكلية حول مفهوم الأمن القومى ومتطلباته.

٩- استثمار إدارة الكلية للتقنيات العلمية المتاحة كموقع الكلية الالكترونى لنشر الوعى بتحديات الأمن القومى.

١٠- إقامة برامج تثقيفية لتوعية المجتمع المحلى بمفهوم المشاركة في العمل التطوعى والتكافل الاجتماعى وآثارهما في تعزيز الأمن القومى.

هـ-الصعوبات التى قد تواجه التصور المقترح:

قد يواجه هذا التصور بعض الصعوبات التي قد تحول دون تطبيقه، ومن بين ذلك ما يلى:

١- نقص الكوادر البشرية القيادية والمدربة لتفعيل دور كليات التربية فى تعزيز الأمن القومى المصرى، ويمكن توفير ذلك عن طريق عمل دورات لأعضاء هيئة التدريس الحاليين بالكليات وتدريبها على التعامل مع الوسائل والأساليب الحديثة، والتعامل مع مستجدات التغيرات المجتمعية بطريقة تربوية تعزز الأمن القومى المصرى، وكذلك تنظيم زيارات ولقاءات بين مسئولى الجامعات ومؤسسات ذات العلاقة بالأمن القومى بهدف دعم الشراكة بينهم ودعم الجهود الساعية للتعريف بمفهوم الأمن القومى ومقوماته وتحدياته المختلفة المجالات.

٢- قلة المخصصات المالية المتوفرة لدعم أنشطة وأبحاث لدعم تعزيز الأمن القومى المصرى، ويمكن التغلب عليها بزيادة المخصصات المالية المخصصة للأنشطة والأبحاث المتعلقة بتعزيز الأمن القومى وتوفير التسهيلات اللازمة لها بتوفير جزء من ميزانية

الأنشطة الطلابية بكليات التربية عامة لدعم مجال الأمن القومى وأنشطته، ويمكن ذلك عبر فتح حساب بنكى لتلقى تبرعات المشاركة المجتمعية فى ذلك المجال وتشجيع رجال الاعمال والمؤسسات الاقتصادية للمساهمة فى ذلك الحساب مقابل السماح لهم بوضع اعلانات ودعاية باماكن معينة بكليات التربية.

٣- عدم تعاون بعض المؤسسات ذات الصلة بالأمن القومى ونظرتها الضيقة لمفهوم الأمن القومى مع كليات التربية فى تفعيل دورها فى تعزيز الأمن القومى والارتقاء به، ويمكن التعلب عليها بإصدار عدد من التشريعات والتنظيمات التى من شأنها تيسر الإجراءات وتبسيطها لتحقيق التعاون والتكامل المنشود بين المؤسسات التربوية والمؤسسات ذات الصلة بالأمن القومى بهدف تعزيز الأمن القومى المصرى.

المراجع:

١-أحمد زارع أحمد، طاهر محمود الحنان(٢٠١٦). التعلم القائم على أبعاد المدخل الوظيفى فى تدريس الدراسات الاجتماعية وأثره على تنمية مهارة إدارة الأزمات والوعى بالأمن القومى الشامل لدى طلاب شعبة الدراسات الاجتماعية. **المجلة العلوم التربوية والنفسية**، يونيو، ١٧(٢) ، البحرين، ٤٠٧-٤٤١.

٢-أحمد ماهر خليفة(٢٠١٨). التعددية في التعليم العام ومخاطرها على الأمن القومى المصرى. **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة القاهرة.

٣-أسياد محمد محمد عوض(٢٠٠٣). دور عضو هيئة التدريس بكليات التربية فى خدمة المجتمع فى ضوء التحديات العالمية المعاصرة. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر.

٤-أشرف كمال الصديق بدوى(٢٠١٣). أثر الاستقلال السياسى على الأمن القومى السودانى. **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة أم درمان الأسلامية.

٥-السيد سلامة الخميسي(٢٠٠٦). دور كليات التربية في خدمة المجتمع والبيئة بين النجاحات والإخفاقات، وخيارات المستقبل (دراسة حالة لكلية التربية – جامعة الملك سعود). **الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)**، اللقاء السنوي الثالث عشر-إعداد المعلم وتطويره في ضوء المتغيرات المعاصرة، ٦١٤-٦٤٠.

٦-أمانى محمد شريف عبدالسلام(٢٠١٨). دور التعليم الجامعى في الحفاظ على مقومات الأمن القومى المصرى "دراسة تحليلية"، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، ٣٤(١٠)، أكتوبر، ١-٦٣.

٧-آمل على محمود سلطان(٢٠١٦). دور الجامعة فى تنمية الثقافة الإعلامية لدى طلابها: دراسة ميدانية. **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة أسيوط.

٨-انجى جمال الدين عبدالمعطى بدير(٢٠٠٨). دور المنظمات غير الحكومية وانعكاساتها على الأمن القومى المصرى دراسة حالة لمنظمات حقوق الإنسان. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة.

٩-إيمان محمد عبدالوارث إمام(٢٠١٧). تطوير مناهج الجغرافيا وأبعاد الأمن القومى: الواقع – المأمول. **المؤتمر الدولي للجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية بعنوان: التسامح وقبول الآخر– مصر**، القاهرة، ١، ٢٦١-٣٠٣.

١٠-بسام محمد أبوحشيش(٢٠١٠). دور كليات التربية فى تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة. **مجلة جامعة الأقصى**(سلسلة العلوم الإنسانية)، ١٤(١)، ٢٥٠-٢٧٩.

١١-جواهر محمد (٢٠٠٣). **القاموس التربوى**. الكويت: مجلس النشر العلمى.

١٢-حامد ربيع (٢٠٠٥). **نظرية الأمن القومى العربى والتطور المعاصر للتعامل الدولى في منطقة الشرق الأوسط. القاهرة:** دار الموقف العربى.

١٣-حامد عمار(٢٠٠٢). التنمية البشرية: المفهوم والمكونات. سلسلة دراسات فى التربية والثقافة، القاهرة: الدار العربية للكتب، (٦)، ١٧-١٨.

١٤-رانيا محمود إبراهيم عبدالرحيم(٢٠١٢). الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة العربية والأمن القومى العربى(٢٠٠١-٢٠٠٤). **رسالة ماجستير غيرمنشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١٥-سماح محفوظ عبدالعزيز جاد(٢٠١٧). المرأة المصرية ... والأمن القومي. **المؤتمر الدولي الرابع لدراسات التراث الشعبي بعنوان: الموروث الشعبي بين مصر وإندونيسيا** – مركز البحوث والدراسات الإندونيسية بجامعة قناة السويس،٢، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، ١-١٩.

١٦-صفاء طلعت مدكور (٢٠١٦). علاقة التعليم بالأمن القومى فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة: الجامعة نموذجاً. **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، جامعة طنطا،(٦١) ، ١٤٢-٢٧٢.

١٧-عاطف محمد سعيد عبدالله(٢٠١٠). فاعلية برنامج يعتمد على الأنشطة المرتبطة بالدراسات الاجتماعية فى تنمية مفهوم الأمن القومى الشامل لدى تلاميذ الصف الرابع بالتعليم الأساسى. **مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية**، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة عين شمس، (٣٠)، ١٤-٦٥.

١٨-عبدالله محمد مسعود، على عباس مراد (٢٠١٠). **الأمن والأمن القومى مقاربة نظرية تطبيقية**. ليبيا: المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

١٩-عبدالمعطى ذكى (٢٠١٦). قراءة في المفهوم والأبعاد. **مقالات المعهد**، المعهد المصرى للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٩ فبراير، متاح على الرابط

www.episs-eg.org available at 2/2/2020

٢٠-عبدالناصر أنيس عبدالوهاب(٢٠١٠). دور كليات التربية في إكساب خريجيها المعرفة التربوية الضرورية في مجالي التربية العامة والتربية الخاصة في ضوء المعايير الأكاديمية القياسية لبرامج إعداد المعلم. **المؤتمر العلمي الثاني عشر – حال المعرفة التربوية المعاصرة – مصر أنموذجاً**، جامعة طنطا – كلية التربية ومركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ٢.

٢١-عبدالناصر راضى محمد(٢٠١٣). دور الجامعات فى تفعيل الأمن الفكرى والتربوى لطلابها، دراسة ميدانية. **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة جنوب الوادى، (٣٣)، ٧٩-١٤٠.

٢٢-محمد جابر قاسم(٢٠١٨). تعزيز "الهوية الوطنية" فى مناهج التربية الإسلامية بدولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية. **المؤتمر العلمى السابع "التعليم والأمن العربى-رؤى وآفاق مستقبلية"**، الفترة من ٢٦-٢٩ أكتوبر ٢٠١٨م، الغردقة، المجلة العلمية لكلية التربية-جامعة اسيوط، (١)، ١٤٩-١٧٣.

٢٣-محمد مصطفى إسماعيل(٢٠١٤). **أمن الخليج العربى الواقع وآفاق المستقبل**. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

٢٤-مليحان بن معيض الثبيتى(٢٠٠٠). الجامعات، نشأتها، مفهومها، وظائفها، دراسة وصفية تحليلية. **المجلة التربوية**، مجلس النشر العلمى بالكويت، ١٤(٥٤)، ٢٠٩-٢٦٠.

٢٥-نصره محمد عبدالخالق شاهين(٢٠١٤). البحث العلمى وتنمية الأمن القومى المصرى بعد ثورة يناير" تصور مقترح". **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية ، جامعة كفر الشيخ.

٢٦-نهاد يوسف الثلاثينى(٢٠٠٧). الأمن العسكرى فى السنة النبوية(دراسة موضوعية تحليلية). **رسالة ماجستيرغير منشورة**، كلية اصول الدين، الجامعة الإسلامية بغزة.

٢٧-هبه هاشم محمد(٢٠١٨). غطاء الفضاء الاليكترونى المصرى لتحقيق الأمن القومى. **المؤتمر العلمى السابع "التعليم والأمن العربى-رؤى وآفاق مستقبلية"**، الفترة من ٢٦-٢٩ أكتوبر ٢٠١٨م، الغردقة، المجلة العلمية لكلية التربية-جامعة اسيوط، ٢، ٢٦٧-٢٧٦.

28-Bourdieu (2015). **On Education, Social And Cultural Reproduction**. op. Cit, on 20 Nov. available at site www.researchgate.net

29-Buzan , B ,(2014). **What Is National Security In The Age Of Globalization?**. Online, retrieved, 12 Apr.

30-Choi, Ajin (2004). **Democratic Synergy and victory in 1816-1992**. international studies quarterly, 148(3), sept, pp663-668.

31-Nye , J ,(2011). Soft Power - The Means To Success In world policies. **New York: public affairs**, pp15 - 17.

32-Orikpe, Ephraim Azubike (2013). Education and National Security: Challenges and the Way Forward. **Journal of Educational and Social Research**, MCSER Publishing, Rome-Italy, 1(1).

33-Victor .C. Nwokedi & Ogundele Michael Olarewaju(2018). Quality Education: An Impetus for National Security in Nigeria. **Journal of Education and Technology Management**, 1(1).